بدأ توتر الوضع الأمني في لبنان يتّخذ منحىً جديداً مخالفاً للحروب السياسية ومعاركها بين الأحزاب المختلفة عقائدياً والأطراف المتصارعة بين مشاريع الثورة أو النظام في سورية. في البقاع (شرقي لبنان)، دخل عامل العشائر على الخط وبات يهدّد مجتمعاً متكاملاً في المنطقة.

قتل مسلحون من آل جعفر رجلاً وزوجته من آل فخري في بلدة بتدعي (غرب مدينة بعلبك) قبل يومين. كان هؤلاء يفرّون من مداهمات ينفّذها الجيش في إطار خطة أمنية في البقاع، فوصلوا منزل صبحي فخري وأطلقوا النار على الموجودين بهدف الاستيلاء على سياراتهم والهروب بها إلى المناطق الجردية.

أما التهديد الأكبر فيكمن في كون القتلة الخارجين عن القانون هم من الطائفة الشيعية، بينما المغدورون من الطائفة المسيحية، لتتشعّب القضية أكثر وتدخل الزواريب المتنوعة وتتحوّل إلى حرب بين عشيرتين مختلفتين طائفياً وسياسياً.

تعمل أحزاب وجهات أمنية على تطويق الحادثة، فاتصلت قيادة القوات اللبنانية بآل فخري طالبةً التروي والهدوء ومنح الدولة فرصة التحقيق وتوقيف الجناة. أما حركة أمل (برئاسة رئيس المجلس النيابي نبيه بري) فنشط وزيرها غازي زعيتر على خط التهدئة والتواصل مع آل جعفر لوضع حدّ للتجاوزات وتسليم المطلوبين. أسفت عشيرة جعفر لوقوع الحادث مشيرةً بعد اجتماع لها إلى أنّ "الدخول إلى منزل آل فخري كان بهدف الحماية وطلب المساعدة، بناءً على معرفة مع العائلة منذ عشرات السنين"، مشيرةً في بيان صدر عنها إلى أنّ "تدافعاً حصل داخل المنزل وإطلاق نار من كل الجهات"، مطالبة استكمال التحقيق العسكري.

هذا الأسف لم يهدّئ أبناء وأقارب الضحيتين، وفي الأساس مشاعر مماثلة لا تنفع مع أبناء العشائر بعد عمليات مماثلة. فيؤكد آل فخري أن عائلتهم "لن تسكتها البيانات الاستنكارية التي لا تعنيها، فحقها لدى عائلة آل جعفر، وعليهم تسليم المجرمين للدولة"، آملةً "ألا يجري دفعهم الى أخذ حقهم بواسطة الثأر". قبل أشهر، عاد منطق الثأر ليتحكّم بعمليات الخطف في البقاع، بين عشائر سنية وأخرى شيعية، بينما المعركة اليوم تبدو أكثر دموية وحساسية.

تشاؤم رسمي

تتشاءم أوساط سياسية وأمنية حيال هذه القضية والمنحى الذي تتّخذه. لدى عدد من المسؤولين الأمنيين في البقاع قناعة بأنّ المطلوبين لن يسلّموا للدولة، الأمر الذي سيفتح الأبواب أمام جحيم الثأر والثأر المضاد، لتكون قرى غرب بعلبك قد وقعت في هذه الحرب التي لم تشهدها المنطقة في السابق، على الأقل منذ ستينيات القرن الماضي. حتى إنّ العارفين بشؤون حرب العشائر بين بلدات دير الأحمر (المدينة المسيحية الأكبر في قضاء بعلبك) وجوارها من العشائر الشيعية الأخرى، يشيرون إلى حادثة واحدة من هذا النوع حصلت في بلدة تل صوغة بين آل سكر وآل جعفر انتهت في خمسينيات القرن الماضي. لا بل إنّ التوتر الطائفي الأهم في دير الأحمر ومحيطها يعود إلى مرحلة الحرب الأهلية، حين حاولت أحزاب من "القوى الوطنية" ومنظمة التحرير دخول البلدة عام 6791، فحوصرت "الدير" من كل الجهات وسقط فيها وفي بلدتي بتدعي والقدام سبعة قتلى وعدد آخر من المجموعات المسلحة التي كانت تحاول اقتحام المنطقة المسيحية. حصلت هذه المعركة العسكرية لأسباب سياسية في محاولة "القوى الوطنية" (اليسار المتحالف مع الثورة الفلسطينية في حينها) للتخفيف من الحصار الذي نفذه حزب الكتائب على منطقة رويسات - المتن (قضاء المتن الشمالي) حيث تعيش مئات العائلات المسلمة.

كان مقدراً ان تعيش دير الأحمر سيناريو مشابها للمجازر التي عاشتها بلدة الدامور أو مخيّم تلّ الزعتر، أي حرب عشائرية لكن بنكهة سياسية بحتة. لكن ذلك لم يحصل، وما ساهم في إعادة الأمور إلى نصابها بين أهالي الدير ومحيطهم كون هذا الجوار لم يشارك في الحرب التي قادتها الفصائل الفلسطينية.

زمن السلطة السورية

جمعت حقبة الحكم السوري للبنان أهل بعلبك في مصيبة واحدة متمثلة في سلطة عسكرية سورية وحواجز متفرّقة في المنطقة تمتهن فرض الخوات على الناس. في الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى عام 5002، كان أهالي البلدات المسيحية وكذلك جيرانهم في البقاع يعانون من مزاجية ضباط الجيش السوري واستفحالهم في السيطرة على ممتلكات الأهالي. حتى أنّ دير الأحمر كانت تستضيف في منازلها أبناء عشائر شيعية مطلوبين لدى الأجهزة السورية، والعكس صحيح. هكذا وقف سكان منطقة بعلبك، بمعظمهم، جنباً إلى جنب، يجمعهم، إضافة إلى ثقل الوجود السوري، الزراعة والتجارة والواقع الاقتصادي الصعب وسط إهمال الدولة المستمر حتى اليوم.

تتّخذ أغلبية عشائر بعلبك من إهمال الدولة سبباً في تسهيل أعمال أبنائها الخارجين عن القانون وحمايتهم على الرغم من احترافهم السرقة والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة. فسجّلت الأجهزة الأمنية في السنتين الماضيتين أكثر من ثلاثمئة حالة سرقة سيارات وعمليات سلب وخطف مقابل فدية مالية. وكان المستجدّ الأخطر في هذا الإطار، إقدام مسلحين، الأسبوع الماضي، على اقتحام مصرف الجمّال في بعلبك وسرقة مبلغ 500 مليون ليرة (نحو 320 ألف دولار) منه. كما حاولت عصابة مسلحة اختطاف مطران البقاع الشمالي، المطران سمعان عطا الله، في شهر مارس/آذار الماضي.

وفي هذا الإطار، يسهل مثلاً على زعيم عشيرة آل جعفر، ياسين علي جعفر، لوم الدولة على التجاوزات المستمرة في البقاع. فيقول إنه نتيجة "الفوضى وعدم التفات الدولة والحكومات المتعاقبة الى هذه المنطقة، تنشط العصابات". كما يحمّل جعفر وغيره من زعماء العشائر القوى السياسية، تحديداً حركة أمل وحزب الله، مسؤولية التقصير "لكونهما لا يقومان بالواجبات المطلوبة حيال أبناء البقاع وتوافر فرص العمل لشبابنا".
أهملت الدولة البقاع طوال العقود السابقة وجهّلت أهلها ومنعتهم من المشاريع التنموية، وجاء

سلاح الأحزاب (تحديداً حزب الله وحركة أمل) المنتشر في المنطقة ليعطي شكلاً من أشكال الشرعية والغطاء لتسلّح العشائر والمخلّين بالأمن. هذه الأحزاب عاجزة عن فرض قرارها على العشائر، حتى لا تضطر إلى مواجهتها، في حين أجهزة الدولة تتحكّم بقرارتها هذه القوى السياسية، فيكون في البقاع مشهد العشائر المتصارعة، وآلاف المطلوبين، ومشهد دموي متجدّد.

ألف مطلوب

تعمل الدولة اللبنانية منذ مارس/آذار الماضي على تنفيذ خطة أمنية في البقاع (شرق لبنان) كما في سائر المناطق الأخرى. إلا أنّ العملية تتعطّل في البقاع منذ أشهر، بفعل عدم وجود دعم سياسي للأجهزة الأمنية بتنفيذ هذه المهمة، مع العلم أنّ الإحصاءات الأمنية تشير إلى وجود أكثر من ألف مطلوب في البقاع بجرائم ومذكرات توقيف مختلفة، من سلب وخطف وتشكيل عصابات واتجار بالمخدرات.

كما وتشهد مدينة بعلبك عاصمة محافظة البقاع (شرقي لبنان) اشتباكات وتوترات متكررة بين أبناء العشائر، من آل زعيتر والمقداد والمصري والشياح وغيرها. واللافت أنّ الخلافات العشائرية انتقلت أيضاً إلى بعض شوارع ضاحية بيروت الجنوبية، جمعت بين آل زعيتر وحجولا حيناً وآل زعيتر وآل المقداد حيناً آخر، فقتل العشرات ليستمر مشهد الدم في ما بين العشائر. وأسفرت تدخلات سياسية إلى تهدئة المعارك من دون ان يكون للدولة أي دور.

-

كاتب المقالة : العربي الجديد
تاريخ النشر : 18/11/2014
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com